وزارة النقل

الرصد الإعلامي

التاريخ

الاحد 2024/12/1

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1. قرارات مجلس الوزراء	5+4	خبر صحفي
2.مجلس الوزراء يوجه بالنظر بتعديلات على نظام إدارة الموارد البشرية لمعالجة الملاحظات بشان الإجازة بدون راتب	7+6	خبر صحفي
3.الوزيرة التهتموني تبحث والسفير الهندي التعاون في مجال النقل	8	خبر صحفي
4. 49مليون دينار موازنة "النقل" في 2025	9	خبر صحفي
5.وزيرا الأشغال والداخلية يبحثان ملف تطوير معبري الكرامة وجابر الحدوديين	10	خبر صحفي
6.الملكية الأردنية تستأنف رحلاتها إلى بيروت الأحد المقبل	11	خبر صحفي
7.المنتدى الاقتصادي يناقش الإنجازات والتحديات التي تواجه شركة تطوير العقبة	13+12	خبر صحفي

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
8.الشبيلات يقوم بجولة تفقدية لخدمات النقل في محافظة البلقاء	14	خبر صحفي
9.عقد الاجتماع الرابع والثلاثين لمجموعة الشرق الأوسط RAME التابعة للاتحاد الدولي للسكك الحديديةUIC	15	خبر صحفي
10.الحرة": التخليص على 2300 مركبة كهربائية خلال أول 4 أيام من بدء قرار تخفيض الضريبة	16	خبر صحفي
11.الأشغال تباشر بصيانة طريق الستين غربي إربد	17	خبر صحفي
12.اجواء باردة نسبياً فوق المرتفعات العالية ولطيف في باقي المناطق حتى الثلاثاء	18	خبر صحفي

قرارات مجلس الوزراء

قرارات ومشاريع قوانين وأنظمة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي والحماية الاجتماعية**:**

-مشروع قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي لسنة 2024.

-نظام معدل لنظام شركات التمويل لسنة 2024.

-قرار بصرف معونة الشتاء لجميع الأسر المنتفعة من برامج المعونات الشهرية المتكررة والدعم النقدي الموحد لصندوق المعونة الوطنية.

-اقرار أسس وورقة السياسات المتعلقة بمشاركة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومشاركة المرأة والشباب والأشخاص وذوي الإعاقة في المشتريات الحكومية لسنة 2024

عمان الاول من كانون الاول (بترا) -قرر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها السبت برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي لسنة 2024 تمهيدا لإرساله إلى مجلس الامة للسير باجراءات اقراره.

وتضمن مشروع القانون بنودا بحيث تتواءم مع التعديلات المتوقعة على قانون العمل تسمح برفع مدة إجازة الأمومة من (70) يوماً إلى (90) يوماً، وبما يضمن صرف بدل الأمومة لها عن (90) يوماً بمجرَّد نفاذ تعديل قانون العمل.

وينسجم مشروع القانون مع رؤية التَّحديث الاقتصادي؛ كونه يعزّز بيئة العمل ومشاركة المرأة الاقتصاديَّة ويزيد من معدلات وفرص الاستثمار والنمو.

وجاء مشروع القانون مواكبة للتَّعديلات التي طرأت على أنماط العمل الجديدة، بما فيها أنماط العمل المرن بجميع أشكاله، وبما يضمن توسيع مظلَّة الشُّمول بأحكام قانون الضَّمان الاجتماعي والحفاظ على حقوق العمَّال.

ويهدف مشروع القانون إلى توسيع مظلَّة الحماية الاجتماعيَّة للمؤمَّن عليهم من خلال السَّماح لغير الأردنيين لمن كان لهم اشتراكات إلزاميَّة في الضَّمان الاجتماعي لا تقلّ عن 120 اشتراكاً، بمن فيهم أبناء الأردنيات، بالانتساب الاختياري وبما يضمن استيفاءهم لشروط استحقاق رواتب الاعتلال والرَّواتب التَّقاعديَّة،.وبموجب مشروع القانون سيتم إعادة تنظيم أحكام الفصل الخاص بتأمين التعطُّل عن العمل ضماناً لديمومة صندوق التعطُّل واستمراريَّته مع تحقيق الهدف الأساسي الذي أوجد الصندوق من أجله وهو تقديم الدَّعم المالي للمتعطِّل عن العمل أثناء فترة تعطُّله عن العمل دون ربط صرف ذلك البدل بوجود رصيد ادِّخاري للمتعطِّل عن العمل مع المحافظة على الحقوق الماليَّة المستحقَّة بموجب القانون النَّافذ وفقاً للضَّوابط والأحكام الواردة في ذلك الفصل بحيث يكون حساب الصُّندوق تكافليَّاً وليس فرديَّاً.وبموجب المشروع تمت المقاربة بين الرَّجل والمرأة بالمنافع الممنوحة بموجب القانون، وبما يحقق المزيد من العدالة والإنصاف، وذلك من خلال السماح للرَّجل الأرمل بتقاضي جزء من راتب زوجته المتوفاة دون شروط، بينما القانون الحالي لا يسمح للرجل الحصول على جزء من راتب زوجته المتوفاة باستثناء العاجزين كلياً عن العمل.

وتمت إضافة نص يجيز للأرمل الجمع بين راتبه التقاعدي أو راتبه بسبب الاعتلال أو أجره من العمل ونصيبه من راتب التقاعد أو راتب الاعتلال الذي يؤول إليه من زوجته.
وبموجب المشروع يكون المرجع الطبي لغايات إثبات حالات العجز الطبيعي للعاملين هو المرجع المعتمد لدى المؤسسة من خلال اللجان الطبية التي يتم تشكيلها بموجب القانون.
وقرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام معدل لنظام شركات التمويل لسنة 2024 واعطاء البنك المركزي الأردني رقابة عليها انسجاما مع التَّعديلات الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي فيما يتعلَّق بتمويل المشاريع وتوفير الفرص التَّشغيليَّة.
وتهدف التَّعديلات إلى حوكمة عمل شركات التَّمويل، وتعزيز المنظومة التَّشريعيَّة النَّاظمة لها، وتوفير إطار مؤسَّسي يتضمَّن معايير واضحة وموضوعيَّة لترخيصها وإخضاعها للقوانين والتَّشريعات الأردنيَّة ورقابة البنك المركزي عليها ؛ بما يلبّي احتياجات المستهلكين وحمايتهم من الممارسات غير السليمة في الإقراض والحفاظ على حقوقهم وبما يعزز التَّمويل المسؤول وفق أفضل المعايير للممارسات المهنيَّة.
وتواكب التَّعديلات المستجدَّات والتطوُّرات في قطاع التَّمويل، وذلك في ضوء المتابعة المستمرَّة لأثر التَّشريعات النَّاظمة له على أرض الواقع.
ويهدف النظام إلى توفير إطارً تنظيميً يتميَّز بالشُّمول والمرونة، بما يسهم في تحسين تنافسيَّة القطاع ودعم استقراره، مثلما يوفر قدراً أوسع من المرونة في تطبيق أحكامه على شركات التَّمويل، مع الأخذ بالاعتبار طبيعة أعمال هذه الشَّركات وحجمها وبما يمكِّنها من استمرارية العمل والنمو، وبما يدعم الابتكار وريادة الأعمال.
وقرر مجلس الوزراء صرف معونة الشتاء لجميع الأسر المنتفعة من برامج المعونات الشهرية المتكررة وبرنامج الدعم النقدي الموحد لصندوق المعونة الوطنية مع مخصصات شهر كانون الأول 2024.
ويتم صرف معونة الشتاء لمرة واحدة في كل عام لمساعدة الأسر المنتفعة من برامج المعونات المالية على مواجهة متطلبات الشتاء، وما يترتب عليه من نفقات إضافية على موازنة هذه الأسر.
وشمل قرار صرف معونة الشتاء لهذا العام جميع الأسر المنتفعة من برامج الصندوق ليبلغ عدد الأسر التي ستحصل على معونة الشتاء 235 ألف أسرة، وبتكلفة بلغت قرابة 4ر5 مليون دينار.
يشار إلى أن الحكومة دأبت على صرف معونة الشتاء للمنتفعين من برامج الصندوق منذ عام 2016
وأقر مجلس الوزراء أسس وورقة السياسات المتعلقة بمشاركة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومشاركة المراة والشباب والأشخاص وذوي الإعاقة في المشتريات الحكومية لسنة 2024.
وتهدف الأسس إلى تشجيع المشاريع الصَّغيرة والمتوسِّطة والمشاريع الخاصَّة بالمرأة والشَّباب والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال منحها أفضليات مختلفة ، بما يسهم في تحسين النَّشاط الاقتصادي لهذه المشاريع، وتطويرها والتوسُّع فيها، والتَّشجيع على إنشائها، وتوفير فرص تشغيليَّة للأردنيين.
وسيتم بموجب هذه الأسس منح أفضليَّة سعريَّة في المشتريات الحكوميَّة للمؤسَّسات المتناهية الصِّغر والصَّغيرة والمتوسِّطة، وكذلك للمؤسَّسات التي فيها فئات المرأة والشَّباب والأشخاص ذوي الإعاقة غالبيَّة حصصها.
وتم تكليف لجنة برئاسة مساعد أمين عام وزارة الصِّناعة والتِّجارة والتَّموين للشؤون الفنيَّة بإعداد الخطَّة التنفيذيَّة لتنفيذ ما جاء في هذه الأسس التي يبدا العمل بها بعد 6 أشهر من تاريخ القرار، على أن يتمّ خلال هذه الفترة عكس الأسس على نظام الشِّراء الإلكتروني الأردني وتدريب المعنيين من العاملين بالشِّراء الحكومي عليها.

بترا

مجلس الوزراء يوجه بالنظر بتعديلات على نظام إدارة الموارد البشرية لمعالجة الملاحظات بشان الإجازة بدون راتب

التوجيه يبني على الإيجابيات الواردة في نظام إدارة الموارد البشرية.
التوجيه يأتي لدراسة الإجازة بدون راتب في حالات مرافقة الزوج للعمل خارج الأردن والدراسة والعمل داخل المملكة بموجب عقد عمل.مدة الإجازة لا تتجاوز 5 سنوات للموظف خارج المملكة وسنة واحدة داخل الأردن وسنتين للدراسة أو رعاية أحد الوالدين أو أفراد الأسرة.
استمع مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها السبت برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان لعرض قدمه وزير دولة لتطوير القطاع العام حول المواد المتعلقة بالإجازة بدون راتب التي تضمنها نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بناء على تكليف سابق من رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان.
ووجه المجلس بالنظر بتعديلات على نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بما يعالج الملاحظات والتغذية الراجعة التي وردت حول موضوع الإجازة بدون راتب بحيث يتم الأخذ بها عند تعديل النظام قبل نهاية العام الحالي.
كما وجه المجلس بالاستمرار بتلقي التغذية الراجعة بشان النظام بهدف تجويد مواده والبناء على الإيجابيات الموجودة به لتطوير أداء القطاع العام ليتمكن من تقديم الخدمة الأفضل للمواطنين.
وتشمل التعديلات المقترحة، تعديل مواد الإجازة بدون راتب في نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام على السماح لمنح بالإجازة بلا راتب وفق ضوابط وشروط تراعي التوازن بين مصلحة القطاع العام ومصلحة الموظف وبما يحقق المصلحة العامة بحيث تسري أحكام الإجازة بدون راتب على جميع الموظفين المدرجة وظائفهم على جدول التشكيلات والذين أكملوا خمس سنوات من الخدمة في القطاع العام.وتحدد التعديلات المقترحة الحالات التي يجوز فيها منح الموظف إجازة بدون راتب وهي : مرافقة الزوج أو الزوجة إذا كان أحدهما يعمل أو يدرس أو معاراً خارج المملكة شريطة تقديم المعززات لذلك، والدراسة لغايات الحصول على مؤهل علمي، شريطة تزويد الدائرة بالمعززات التي تثبت الاستمرارية في الدراسة، والعمل داخل المملكة أو خارجها بموجب عقد عمل ساري المفعول. كما تقترح التعديلات تحديد المدة الزمنية للإجازة بدون راتب والتي يجوز منحها للموظف خارج المملكة، بحيث لا تتجاوز خمس سنوات بناءً على موافقة المرجع المختص.
أما المدة الزمنية للإجازة بدون راتب التي يجوز منحها للموظف داخل المملكة، فهي سنة واحدة في حال الحصول على عقد عمل، ولمدة سنتين لغايات الدراسة أو لرعاية أحد الوالدين أو أحد أفراد الأسرة وفق معززات واضحة.
ونصت التعديلات التي وجه بها مجلس الوزراء على مجموعة من الشروط والضوابط لمنح الاجازة بدون راتب من أبرزها أن لا تؤثر الإجازة على مقتضيات العمل وأن لا ينشأ عن قرار منح الإجازة دون راتب حالات تضارب مع مصلحة العمل، وأن لا تقل المدة الزمنية لخدمة الموظف في القطاع العام قبل استحقاقه للإجازة بدون راتب عن خمس سنوات خدمة فعلية قبل منحه الإجازة.

ونصت التعديلات التي وجه بها مجلس الوزراء على مجموعة من الشروط والضوابط لمنح الاجازة بدون راتب من أبرزها أن لا تؤثر الإجازة على مقتضيات العمل وأن لا ينشأ عن قرار منح الإجازة دون راتب حالات تضارب مع مصلحة العمل، وأن لا تقل المدة الزمنية لخدمة الموظف في القطاع العام قبل استحقاقه للإجازة بدون راتب عن خمس سنوات خدمة فعلية قبل منحه الإجازة.

وبموجب هذه التوجهات لمجلس الوزراء يلتزم الموظف، الخاضع لقانون الضمان الاجتماعي، بتقديم المعززات التي تثبت استمرارية اشتراكه في الضمان الاجتماعي خلال فترة الاجازة، وأن لا تقل مدة خدمة الموظف في القطاع العام المتبقية لاستحقاق الراتب التقاعدي عن خمس سنوات، وأن لا يزيد مجموع الإجازات بدون راتب داخل المملكة وخارجها طيلة مدة خدمة الموظف عن خمس سنوات في جميع الأحوال.

وبشان تصويب الأوضاع للموظفين المجازين قبل صدور النظام بتاريخ 1/7/2024، فيجوز للمرجع المختص تمديد الإجازة بدون راتب للموظف الحاصل عليها قبل تاريخ 1/7/2024 شريطة أن لا تقل مدة الخدمة المتبقية لاستحقاق الراتب التقاعدي عن خمس سنوات، وبواقع ثلاث سنوات حداً أعلى في حال كانت الإجازة خارج المملكة وسنة واحدة في حال كانت الإجازة داخل المملكة.

وبموجب التعديلات المقترحة يجوز منح الموظف إجازة بدون راتب لحالات استثنائية (طارئة) ومبررة لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور في السنة الواحدة وبما لا يتجاوز ثلاث مرات طيلة خدمة الموظف في القطاع العام.

وتهدف التعديلات المقترحة إلى تحسين أوضاع الموظف العام مالياً واجتماعياً، وتحصيله الأكاديمي والعلمي، وتراعي كذلك الظروف الاستثنائية الطارئة التي قد يمر بها الموظف من حيث الحاجة إلى رعاية أحد الوالدين او أحد أفراد الأسرة وغيرها.

كما تهدف إلى إثراء وتنويع الخبرات في القطاع العام من خلال اكساب الموظف الممنوح إجازة بدون راتب لغايات العمل خبرات جديدة من خلال العمل في قطاعات متنوعة، داخل وخارج المملكة وتعزيز الحوالات المالية للمغتربين.

وتعمل التعديلات المقترحة على الحد من الممارسات السابقة المتعلقة بعدم وضع حد أعلى لمدة الإجازة بلا راتب والتي أثرت سلباً على حجز الشواغر على جدول التشكيلات كان يمكن أن تشكل فرصة عمل لأردني آخر، والتي كانت سائدة لسنوات طويلة والتي جاء نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام لمعالجتها.

كما تعمل على الحد من تعيين موظف بديل على وظيفة "عقد بدل مجاز"، حيث أن الموظف المعين على هذا البند قد لا يتمتع بالغالب بالكفايات أو التأهيل اللازم لإشغال الوظيفة بالمقارنة مع الموظف الأصيل، كما أنه لا يتمتع بحقوق الموظف الأصيل، ويتم إنهاء خدماته، في الغالب، عند عودة الموظف الأصيل للعمل.

وتأتي التعديلات المقترحة على نظام ادارة الموارد البشرية في القطاع العام في ضوء دراسة الحكومة لجميع الملاحظات التي أثيرت خلال الفترة الماضية حول موضوع الإجازة بدون راتب علما أن الحكومة مستمرة بتلقي الملاحظات حول نظام ادارة الموارد البشرية لدراستها وتجويد بنود النظام بما يحقق هدف التحديث الإداري بوجود قطاع عام يقدم الخدمة بكفاءة وفعالية لعموم المواطنين والمنشآت.

نبا

الوزيرة التهتموني تبحث والسفير الهندي التعاون في مجال النقل

عمان 28 تشرين الثاني (بترا)- بحثت وزيرة النقل المهندسة وسام التهتموني مع السفير الهندي لدى الأردن مانيش تشوهان، أوجه التعاون المشترك في قطاع النقل بين البلدين.

وأكدت الوزيرة التهتموني خلال لقائها السفير الخميس عمق العلاقات الأردنية الهندية على الصعد كافة والتي ترتكز على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، مشيرة إلى أهمية تعزيز التعاون في مجالات النقل بما يخدم مصالح البلدين.

من جانبه، أعرب السفير تشوهان عن اعتزازه بروابط الصداقة القوية التي تجمع بين الأردن والهند، مؤكدا تطلع بلاده لتعزيز أواصر التعاون في مختلف القطاعات، لاسيما قطاع النقل.

وناقش الجانبان إمكانية تسيير رحلات جوية مباشرة بين الأردن والهند وتسهيل الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وبما يسهم في تعزيز التبادل التجاري والسياحي بين البلدين.

ويأتي هذا اللقاء في إطار الجهود المشتركة لتعميق العلاقات الثنائية ودفع عجلة التعاون الاقتصادي بين الأردن والهند.

49 مليون دينار موازنة "النقل" في 2025

بلغت قيمة موازنة وزارة النقل المقدرة في مشروع قانون الموازنة العامة للعام المقبل 49.061 مليون دينار مقارنة مع 46.9 مليون معاد تقديره في 2024 بارتفاع نسبته 4.4.%. وبلغت قيمة النفقات الرأسمالية ضمن موازنة الوزارة 45.43 مليون دينار مقابل 3.63 مليون للنفقات الجارية.وارتفعت مخصصات النفقات الرأسمالية في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2025 بنحو (1.830) مليون دينار عن إعادة التقدير لعام 2024.ومن أبرز أسباب هذه الزيادة، حسب المشروع، ارتفاع مخصصات مشروع تطوير منظومة النقل العام في عمان "وصلة طارق" بنحو (465) ألف دينار نظرا لانتهاء المشروع والمبلغ الموجود على المشروع لسداد العجز على قرض التأجير التمويلي الخاص بمشروع حافلات التردد السريع BRT الربط بين عمان والزرقاء سابقا وارتفاع مخصصات مشروع تحديث وتطوير الأرصاد الجوية بقيمة (200) ألف دينار.كما أن من أبرز أسباب الارتفاع زيادة مشروع حافلات التردد السريع BRT الربط بين عمان والزرقاء سابقا بنحو (790) ألف دينار وارتفاع مخصصات مشروع إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية والربط مع سكة حديد العقبة بقيمة (300) ألف دينار.كما زادت مخصصات النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2025 بنحو (304) آلاف دينار نتيجة زيادة مخصصات مجموعة تعويضات العاملين بنحو (271) ألف دينار عن إعادة التقدير لعام 2024 وذلك نتيجة الزيادة الطبيعية لرواتب الموظفين ورصد المخصصات المالية اللازم لتعبئة كلف الوظائف الشاغرة المتبقية من الأعوام السابقة والمحدثة على جدول تشكيلات الوظائف لعام 2024.وارتفعت مخصصات مجموعة استخدام السلع والخدمات النفقات التشغيلية بنحو (31) ألف دينار عن إعادة التقدير لعام 2024 وتركزت هذه الزيادة في بند التنظيفات ولوازمها منها عقود التنظيفات وبند المحروقات وبند الكهرباء وبند القرطاسية وصيانة السيارات والآليات وبند مصروف سلع وخدمات.كما زادت مخصصات مجموعة النفقات الأخرى بنحو ألفي دينار عن إعادة التقدير لعام 2024 نتيجة زيادة مخصصات بند البعثات العلمية والدورات التدريبية.وحسب مشروع القانون فإن الأولويات والنتائج المستهدفة ضمن السقوف المحددة للسنوات 2025 - 2027 مشروع حافلات التردد السريع (BRT) الربط للنقل العام بين عمان والزرقاء ومن أبرز الإجراءات لتحقيق هذه الأولوية استكمال تنفيذ البنية التحتية لمسار مشروع حافلات التردد السريع بمسربين ذهابا وإيابا بين مدينتي عمان والزرقاء، وإجراء تحسينات مرورية تخدم مشروع حافلات التردد السريع من جسور وأنفاق وتوسعة طريق الاوتوستراد بين مدينتي عمان والزرقاء، وإنشاء خمس محطات ركاب على طريق مشروع حافلات التردد السريع لتأمين المواطنين مما يتضمنه جسور مشاة ومواقع انتظار وتخفيف أعباء استخدام الطريق الأساسي.ويتوقع أن تحقق هذه الأولوية توفير خدمات مستدامة وآمنة للنقل العام الجماعي بين عمان والزرقاء، والنهوض بقطاع النقل العام ومرافقه وخدماته وتوفير بيئة استثمارية وتشغيل العمالة المحلية وحل مشاكل الازدحام المروري والتقليل من الحوادث والتلوث البيئي والمحافظة على شبكة الطرق.ويشكل مشروع إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية والربط مع سكة حديد العقبة أولوية من خلال تنفيذ مشروع السكة الحديدية الوطنية بالمشاركة مع القطاع الخاص بموجب قانون الاستثمار الأردني وعمل الدراسات الفنية اللازمة وسيؤمن الربط الإقليمي مع شبكات السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي وسورية والعراق، ومنها إلى أوروبا وآسيا حيث يشكل الأردن نقطة رئيسة ومهمة بين كل هذه الدول.وسيعزز كذلك من مكانة ميناء العقبة وخاصة فيما يتعلق بنقل صادرات إعادة إعمار العراق كما سيوفر وصلات أساسية لنقل الشحن بين مراكز النشاط الاقتصادي الرئيسة في المملكة وسيزيد قدرة مناولة الشحن ويخفض تكاليف النقل ويحسن التنافسية.كما أنه سيساهم في حماية البيئة وكذلك سيساعد في تحسين السلامة وتقليل الحوادث على الطرق الرئيسة، وانخفاض كلفة صيانة الطرق وسيوفر فرص عمل أثناء الإنشاء والتشغيل.ومن أبرز الأولويات، مشروع تتبع المركبات الحكومية من خلال تخصيص مبالغ مالية للنفقات التشغيلية السنوية للمشروع بما يضمن استمرار عمله وتقدر بـ(300) ألف دينار سنويا بما يضمن تحقيق نتائج الوفر المالي لهدر المحروقات وإعادة توزيع مركبات راكدة بقيمة تزيد على (2.1) مليون دينار سنويا.وسيتم فتح صندوق وحساب خاص لمشروع تتبع المركبات الحكومية يمكن من خلاله تدوير النفقات لاستمرارية تشغيل المشروع، حيث بلغت الإيرادات المالية المباشرة عام 2023 بقيمة (190) ألف دينار.وسيتم ضمان توفير نفقات مالية لزيادة الكادر الفني ضمن مديرية تتبع المركبات الحكومية، حيث إن الكادر الفني حاليا بعدد (4) موظفين ولا يغطي فعليا كافة المواقع للجهات الحكومية ضمن المملكة الأردنية الهاشمية.ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ هذه الأولوية إلى توفير وتشغيل وتطوير نظام التتبع الإلكتروني للمركبات والآليات الحكومية بما يضمن استخدامها ضمن إطار العمل الرسمي والحد من هدر المحروقات وضمان التوازن بين الجهات.كما سيؤدي إلى تطوير نظام تتبع إلكتروني لغايات الربط الإلكتروني مع بعض الجهات المعنية والمستفيدة من خدمات تتبع المركبات مثل مشروع تتبع الصهاريج الناقلة للمياه العادمة ضمن وزارة البيئة، مشروع تتبع الحفارات الخاصة ضمن سلطة المياه، وربط شركات بالمشروع مثل السمراء لتوليد الكهرباء وشركة الصوامع الأردنية.ومن المتوقع أن ينتج عن تنفيذ هذه الأولوية تقليل الهدر الحاصل بالكلف التشغيلية للمركبات الحكومية من ناحية المحروقات والصيانة والتأمين وتحقيق الأثر البيئي من خلال التحول للمركبات الموفرة للطاقة الهجينة والكهربائية.

الغد **سرايا**

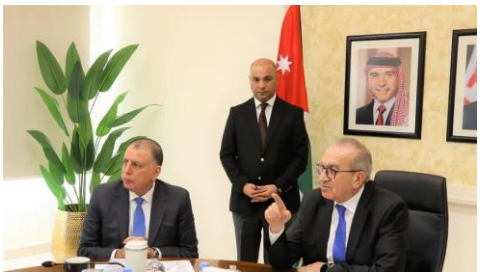

وزيرا الأشغال والداخلية يبحثان ملف تطوير معبري الكرامة وجابر الحدوديين

بحث وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس ماهر أبو السمن ووزير الداخلية مازن الفراية سير الأعمال في عطاء إعداد الدراسات والتصاميم ووثائق التنفيذ للمخططات الشمولية لتطوير مركز حدود الكرامة ومركز حدود جابر.أكد أبو السمن والفراية عزم الحكومة على تطوير كافة المعابر الحدودية وتأهيلها بصورة تليق بمكانة وسمعة الأردن الحضارية وبما يحقق أفضل الممارسات في خدمة زائري المملكة .

واستمع الوزيران بحضور أمين عام وزارة الأشغال الدكتور جمال قطيشات، الى عرض حول سير العمل بعطاء إعداد الدراسات والتصاميم التي بوشر فيها نهاية أيلول الماضي لموقع مركز حدود الكرامة وبداية تشرين الثاني الحالي لموقع مركز حدود جابر، حيث من المتوقع إنهاء الدراسات وتسليم التصاميم منتصف حزيران من العام المقبل.وتهدف الوزارتان الى تطوير المعابر بشكل يتوافق مع معايير التصميم الخاصة بالمراكز الحدودية العالمية وتحقق الجانب الأمني والجمركي وتسهيل حركة الشحن والمسافرين كمعابر برية والرؤية المستقبلية لخمسين عام ، علماً بأن المساحة الشمولية لمركز حدود الكرامة تبلغ (1800) دونم ، فيما تبلغ المساحة الشمولية لمركز حدود جابر (2000) دونم.

ويشمل العمل دراسة الموقع، ودراسة الاحراءات الامنية والجمركية، إضافة لتوزيع الفعاليات الوظيفية والمتطلبات ودراسة الاعداد الحالية والمستقبلية للشحن والمسافرين، والدراسة المرورية لحركة الشحن والركاب وعملية الفصل بينهما، والدراسة البيئية وتنسيق المواقع للمركزين، إضافة للدراسة الهيدرولوجية للموقعين .و اشتملت الأعمال على تنفيذ مسح تفصيلي لكافة مباني منشآت وشبكات البنية التحتية في الموقعين، وتحديد الحالة الإنشائية والتشغيلية لها لتحديد ما سيتم المحافظة عليه وصيانته وما ستتم ازالته ضمن أعمال المخطط الجديد لكل موقع.

الملكية الأردنية تستأنف رحلاتها إلى بيروت الأحد المقبل

عمان 28 تشرين الثاني (بترا)- أعلنت الملكية الأردنية عن استئناف رحلاتها إلى بيروت اعتبارا من يوم الأحد المقبل، بواقع رحلتين يوميا.

وذكرت في بيان، الخميس، أن عودة الرحلات إلى بيروت جاء بعد موافقة سلطة الطيران المدني الأردني.

بترا الوقائع

المنتدى الاقتصادي يناقش الإنجازات والتحديات التي تواجه شركة تطوير العقبة

عقد المنتدى الاقتصادي الأردني، جلسة حوارية ضمن برنامج الصالون الاقتصادي تحت عنوان "منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة: الواقع والفرص والتحديات."

وبحسب بيان صدر عن المنتدى، السبت، شارك في الجلسة الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة حسين الصفدي، بحضور رئيس المنتدى مازن الحمود، وعدد من أعضاء مجلس إدارة المنتدى والهيئة العامة.

وخلال الجلسة، التي أدارها عضو المنتدى سمير خوري، قال الصفدي، إن تأسيس شركة تطوير العقبة (ADC) عام 2004 جاء استجابةً لرؤية جلالة الملك عبد الله الثاني لتطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة التي أُنشئت عام 2000 بقانون خاص.

وأضاف أن الشركة تمثل الذراع الاستثماري والتطويري للمنطقة، مشيرًا إلى أنها أسهمت في تحقيق نقلة نوعية على مختلف المستويات الاقتصادية والبنية التحتية.وأوضح الصفدي أن رؤية جلالة الملك كانت قائمة على جعل العقبة منطقة اقتصادية ذات مزايا خاصة تُدار بتشريعات وقوانين مرنة، بعيدًا عن التعقيدات البيروقراطية، مؤكدا أن تأسيس الشركة جاء لمعالجة التحديات التي واجهت سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZA)، حيث تركز دور السلطة على التشريع والتنظيم، بينما تولت الشركة مسؤولية الاستثمار والتطوير.

وبيّن أن شركة تطوير العقبة تملك معظم الأصول الاستثمارية والبنية التحتية في المنطقة، بما في ذلك الموانئ، المطار، والأراضي الاستثمارية، موضحا أن الشركة تعمل كشركة مستقلة ماليًا وإداريًا، وتتمتع بالمرونة الكاملة في التوظيف وإدارة المشروعات، بعيدًا عن أنظمة الخدمة المدنية.وأضاف أن الشركة تعتمد بالكامل على عوائد استثماراتها من إدارة الموانئ، المطارات، وتأجير الأراضي، ولا تتلقى دعما ماليا من خزينة الدولة، مبينا إن الشركة استعانت بشركة استشارية عالمية لوضع استراتيجية جديدة تركز على ستة محاور رئيسية، تشمل السياحة، اللوجستيات، التدريب المهني، الصناعات الإبداعية، الاقتصاد الأخضر، والابتكار.

وتمثل هذه المحاور خارطة طريق لتطوير العقبة على المدى القصير والمتوسط، بما يتماشى مع الرؤية الملكية.

وأوضح الصفدي أن من أبرز الإنجازات توقيع اتفاقية مع مجموعة أبوظبي القابضة لإنشاء محطة سفن سياحية، حيث استقبلت 65 سفينة سياحية خلال العام الماضي، مشيرا إلى مشروع شراكة آخر مع مجموعة موانئ أبو ظبي لإنشاء منظومة رقمنة الموانئ في العقبة، والتي تضم 12 ميناءً متخصصًا، كميناء الحاويات، النفط، الفوسفات، والسفن السياحية.

وقال إن "الرقمنة ستسهم في تحسين كفاءة العمليات اللوجستية وتعزيز تنافسية العقبة كمركز إقليمي"، مبينا أن العقبة تشهد تطوير مركز بيانات بالتعاون مع "جوجل"، والذي سيكون من أكبر مراكز البيانات في المنطقة.

وبيّن الصفدي أن الشركة تعمل كذلك على مشروع إنشاء "وحدة تغييز شاطئية" جديدة بالتعاون مع وزارة التخطيط والصندوق الكويتي، ما سيسهم في تخفيض كلفة الطاقة على الصناعات، موضحا أن المشروع سيحل محل الباخرة العائمة الحالية التي تكلف الدولة نحو 80 مليون دولار سنويًا.وحول دعم المستثمرين والمشاريع المحلية، أشار الصفدي إلى أن الشركة أنشأت وحدة تسريع الاستثمار بهدف تحسين بيئة الأعمال وجذب المستثمرين، قائلا إن الوحدة تضم فريقًا من الكفاءات الأردنية الشابة المؤهلة في مجالات الاستثمار والتطوير.

ولفت إلى أن الشركة وقّعت اتفاقيات مع مستثمرين أردنيين وأجانب لإنشاء مشاريع جديدة، من بينها مدينة صناعية في منطقة القويرة تزودها بالغاز الطبيعي، ما يخفض تكاليف الطاقة للمصانع بنسبة تصل إلى 40 بالمئة.

وبالنسبة للرؤية المستقبلية، أكد الصفدي أن العقبة ليست مجرد مدينة سياحية، بل مركزا اقتصاديا متكاملا، موضحا أن الشركة تركز على تطوير المشاريع التي تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد الوطني، بدلاً من التركيز فقط على الجوانب السياحية.

وقال إن العقبة تتميز بموقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر، وهو ما يجعلها نقطة جذب للاستثمارات في مجالات اللوجستيات والصناعات الإبداعية، مضيفا "نعمل على استغلال هذه الميزة من خلال شراكات مع القطاع الخاص المحلي والدولي."
وبالنسبة للاستثمار في الكفاءات الأردنية، أشار الصفدي إلى أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، مشددًا على أن الكفاءات الأردنية هي الأساس في تحقيق النجاح، وقال إن الشركة ركزت على تعيين الكفاءات المؤهلة من داخل الأردن وخارجه، وأن العديد من العاملين في الشركة هم من خريجي جامعات عالمية مرموقة.
وكشف الصفدي أن الشركة وقّعت اتفاقية مع شركة "APM Terminals" العالمية لتطوير البنية التحتية لميناء العقبة وتحويله إلى ميناء صديق للبيئة بحلول العام المقبل، مضيفا أن المشروع يهدف إلى تعزيز جاهزية الميناء للتعامل مع السفن التي تعمل بالطاقة الكهربائية، والتي تمثل المستقبل في قطاع الشحن البحري.
وأوضح أن الاتفاقية تتضمن توفير بنية تحتية متطورة للسفن الحديثة التي تعتمد على الطاقة الكهربائية بدلًا من الوقود التقليدي، مشيرًا إلى أن عدم تجهيز الميناء قد يؤدي إلى تراجع اعتماده من قبل شركات الشحن العالمية، وقال إن العمل على تنفيذ المشروع سيبدأ في الربع الأول من العام المقبل.وأضاف الصفدي أن الاتفاقية مع شركة "APM Terminals" العالمية تتضمن بنودًا تضمن استدامة التعاون بين الجانبين، مشيرًا إلى أن الاتفاقية تمنح شركة تطوير العقبة حصرية إدارة موانئ البحر الأحمر لمدة 15 عامًا.
وقال "اشترطنا في الاتفاقية أن تكون إدارة أي ميناء آخر في البحر الأحمر من قبل شركة ميرسك محظورة خلال فترة العقد، مما يعزز مكانة ميناء العقبة كمركز رئيسي"، مضيفا أن الشركة ستتلقى بموجب الاتفاقية مبلغًا نقديًا قدره 40 مليون دولار، سيتم استثماره في مشاريع داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
وحول مرسى زايد، بيّن الصفدي أن المشروع الذي تم توقيع اتفاقيته مع مجموعة موانئ أبو ظبي، يمثل أحد أكبر المشاريع التطويرية في العقبة، مبينا أنه يمتد على مساحة 1200 دونم، ويشمل إنشاء فنادق وشواطئ و350 شقة سكنية في المرحلة الاولى، وأن المرحلة الأولى من المشروع، التي تبلغ قيمتها 200 مليون دولار، ستبدأ في الربع الأول من العام المقبل.
وقال إن شركة تطوير العقبة تشترط استخدام الكفاءات الأردنية في تصميم وتنفيذ المشروع، مشيرًا إلى ان المشروع سيسهم في تنشيط السياحة وخلق فرص عمل للشباب الأردني.
وحول المشاريع الاستراتيجية في النقل واللوجستيات، أشار الصفدي إلى أن شركة تطوير العقبة تسهم في مشروع سكة الحديد الذي يربط ميناء العقبة بمنطقة الشيدية في معان، بالتعاون مع مجموعة الاتحاد الإماراتية، مبينا ان المشروع يهدف إلى تسهيل نقل الفوسفات والبوتاس، ومن ثم الحاويات في مرحلة لاحقة، ويعد خطوة مهمة لدعم قطاع اللوجستيات في الأردن.
وأضاف أن الشركة تعمل كذلك على تطوير منطقة الشاطئ الجنوبي "اليمنية"، لتوفير بنية تحتية تتيح إنشاء فنادق من فئة ثلاث وأربعة نجوم وشاطئ عام بالإضافة الى مركز اعمال متخصص في مجال التكنولوجيا والابتكار والألعاب الإلكترونية، مؤكدا ان الطلب على الفنادق الاقتصادية في العقبة كبير، ونحن نعمل على تسهيل الاستثمار في هذا المجال.
وحول المدينة الصناعية في العقبة، اكد الصفدي ان نسبة الإشغال في المدينة الصناعية وصلت إلى 90 بالمئة، حيث تشمل الصناعات الغذائية والألمنيوم والحديد والصلب والألبسة إضافة إلى عدد من الصناعات الأخرى.
وحول الفرص الاستثمارية الجديدة في الزراعة والطاقة، بيّن الصفدي أن شركة تطوير العقبة خصصت أراضي في المنطقة الغربية لدعم المشاريع الزراعية النوعية.
وقال "وقّعنا اتفاقية مع شركة نرويجية لإنتاج زراعي عالي الجودة باستخدام تقنيات حديثة، ونعمل على توفير التسهيلات اللازمة لنجاح هذه المشاريع."
وأضاف أن الشركة تدعم مشاريع الطاقة المتجددة لتوفير مصادر طاقة مستدامة للمستثمرين، مشيرًا إلى توقيع اتفاقيات مع شركات دولية للاستثمار في الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي.
واختتم الصفدي حديثه بالتأكيد على التزام شركة تطوير العقبة بتحقيق رؤية جلالة الملك في تحويل العقبة إلى مركز اقتصادي عالمي مستدام، مؤكدا ان الشركة ستواصل العمل على تطوير مشاريعها وفقًا لخطة استراتيجية واضحة، مع التركيز على الاستدامة وتحقيق الفائدة للمواطنين والمستثمرين على حد سواء.

نبا الراي

الشبيلات يقوم بجولة تفقدية لخدمات النقل في محافظة البلقاء

تفقد مدير عام هيئة تنظيم النقل البري علاء الشبيلات مركز الانطلاق والوصول في محافظة البلقاء- مدينة السلط.

وأطلع الشبيلات خلال الزيارة على حركة نقل الركاب من والى مركز الانطلاق والوصول الرئيسي الواقع في قصبة السلط .

والتقى خلال جولته التفقدية عدداً من المشغلين أصحاب حافلات النقل واستمع إلى مطالبهم.

وخلال زيارتة لمحافظة البلقاء يرافقة مدير المكتب طارق البقور، التقى مدير مكتب الهيئة في السلط علاء الاغوات مؤكداً لهم ضرورة تقديم الاهتمام الكبير لضمان ايصال خدمات النقل لكافة شرائح المجتمع.

هيئة النقل

عقد الاجتماع الرابع والثلاثين لمجموعة الشرق الأوسط RAME التابعة للاتحاد الدولي للسكك الحديديةUIC

تم عقد الاجتماع الرابع والثلاثين لمجموعة الشرق الأوسط RAME التابعة للاتحاد الدولي للسكك الحديدية UIC في ولاية إسطنبول بتركيا الخميس وقد حضر مدير عام مؤسسة الخط الحجازي د. زاهي خليل الاجتماع حيث شارك بورقة بحثية متخصصة بعنوان *" تحليل نوعي لعوامل التأخير المؤثرة على مشاريع السكك الحديدية عالية السرعة ومتعددة المراحل في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي*"

وقد حضر الاجتماع عدد من ممثلي دول المنطقة والدول ذات العلاقة ومنها (الأردن، ايران، افغانستان، السعودية، وفرنسا، وبلجيكا، وألمانيا .. وغيرها).

حيث قام ممثلوا هذه الدول بعرض التجارب الخاصة بهم بالنقل السككي والمشاريع الحالية والمستقبلية لتلك الدول، وكان هناك تطور سريع وملحوظ في مشاريع النقل السككي سواء لنقل الركاب بالقطارات الخفيفة والترامواي او القطارات السريعة العابرة للمدن، إضافة إلى مشاريع النقل السككي الخاص بشحن البضائع.

وقد سبق هذا الاجتماع الأربعاء اجتماع خاص بالنقل السككي لشحن البضائع والسياسات والتشريعات الدولية النافذة في هذا المجال وآخر التطورات التي من دورها تسهيل وتسريع عمليات الدخول والخروج بين الدول المتجاورة بما فيها تطبيق التحول الرقمي في هذا المجال والذي ما زال عدد قليل من الدول تطبقه بشكل فعال، هذا بالإضافة لإجراءات تطبيق نظم السلامة على قطارات الشحن وكيفية فحص البضائع داخل القطارات بالطرق الحديثة والمطابقة لأنظمة الايزو العالمية.

مؤسسة الخط

الحرة": التخليص على 2300 مركبة كهربائية خلال أول 4 أيام من بدء قرار تخفيض الضريبة

قال المدير العام للمناطق الحرة، عبدالحميد غرايبة، إن المنطقة الحرة في الزرقاء، شهدت حركة تجارية نشطة بشكل ملحوظ وإقبالاً كبيراً من قبل المواطنين والتجار وذلك بعد قرار مجلس الوزراء القاضي بتخفيض نسبة الضريبة الخاصة على السيارات الكهربائية بالكامل.

وأوضح غرايبة، في تصريح له، الجمعة، أن القرار الحكومي أسهم بشكل كبير في تحفيز المستثمرين والتجار والمواطنين على استئناف حركة التجارة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تنشيط الحركة الاقتصادية لهذا القطاع الحيوي، حيث بلغ عدد المركبات التي تم التخليص عليها خلال أول 4 أيام من تطبيق القرار أكثر من 2300 مركبة بحسب قيود المناطق الحرة.

وأضاف غرايبة أن الآف المركبات تم تجهيزها لدخول مرحلة التخليص منذ بدء تطبيق قرار مجلس الوزراء الأخير، حول إعفاء 50% من الضريبة الخاصة على السيارات الكهربائية، وأن مئات السيارات الكهربائية تم تركيب لوحاتها وغادرت المنطقة الحرة حتى الآن.

كما وتوقع أن يتم تخليص نحو 300 مركبة يومياً خلال الأيام المقبلة، مشيدا بالجهود المبذولة جنبا إلى جنب مع المناطق الحرة مع كوادر الجمارك والترخيص لتسهيل وتسريع هذه العملية التي جاءت بالتوقيت المناسب في ظل الإقبال الكبير على المركبات الكهربائية، حيث أشار إلى أن القرار الحكومي يتوقع أن يرفع الطلب على السيارات الكهربائية.

وكان مجلس الوزراء قرر إعفاء المركبات المصمَّمة كليا لتعمل على الكهرباء، والتي تزيد قيمتها الجمركية على 10 آلاف دينار ولا تتجاوز 25 ألف دينار ما نسبته 50% من الضريبة الخاصة المفروضة عليها لتصبح 20% بدلا من 40% حتى نهاية العام الحالي.

المملكة **الراي**

الأشغال تباشر بصيانة طريق الستين غربي إربد

اربد 28 تشرين الثاني (بترا) اشرف الغزاوي - باشرت مديرية أشغال محافظة اربد بتنفيذ أعمال صيانة جديدة لطريق الستين غربي اربد ضمن امتداده من لواء الوسطية باتجاه الأغوار الشمالية.

وقال مدير أشغال المحافظة المهندس معن الربضي إن تكلفة عطاء الصيانة الحالي للطريق بلغت 100 ألف دينار، وسبقها العام الحالي تنفيذ أعمال صيانة مشابهة لذات الطريق بتكلفة 200 ألف دينار.

وأضاف، إن أعمال المشروع تشمل تنفيذ صيانة للخلطات الإسفلتية القائمة على الطريق، وكشط الخلطة الإسفلتية القائمة ومعالجة التشققات ضمن مناطق محددة، وتنفيذ خلطات إسفلتية جديدة لأجزاء من الطريق.

وأشار إلى أن طريق الستين يقع ضمن أولويات وزارة الأشغال العامة استجابة لمطالبات المواطنين لحاجته الماسة لتحسين بنيته التحتية التي تعاني من الاهتراء والتهالك في العديد من أجزائها.

يشار إلى أن طريق الستين البالغ طولها 30 كيلومترا تعد من الطرق الحيوية التي تربط مدينة اربد بألوية غرب اربد والوسطية والأغوار الشمالية، وتشهد كثافة مرورية، وتخدم المعابر الحدودية وحركة الشحن والحركة السياحية.

بترا

اجواء باردة نسبياً فوق المرتفعات العالية ولطيف في باقي المناطق حتى الثلاثاء

عمان الأول من كانون الأول (بترا)- يبقى الطقس اليوم الأحد وحتى الثلاثاء المقبل، باردا نسبيًا فوق المرتفعات الجبلية العالية، ولطيف الحرارة في باقي المناطق، وتكون الرياح شمالية شرقية إلى شمالية غربية خفيفة السرعة.
وبحسب تقرير إدارة الأرصاد الجوية، يطرأ يوم الأربعاء المقبل انخفاض قليل على درجات الحرارة ويكون الطقس بارداً نسبياً وغائماً جزئياً، مع احتمال هطول زخات خفيفة ومتفرقة من المطر في شمال المملكة وأجزاء محدودة من المناطق الوسطى الغربية، وتكون الرياح غربية معتدلة السرعة.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم ما بين 18 - 6 درجة مئوية، وفي غرب عمان 16 - 4، وفي المرتفعات الشمالية 13 - 2، وفي مرتفعات الشراة 14 - 1, وفي مناطق البادية 19 - 7, وفي مناطق السهول 17 - 7, وفي الأغوار الشمالية 24 - 8, وفي الأغوار الجنوبية 24 - 12، وفي البحر الميت 23 - 11، وفي خليج العقبة 23 - 12 درجة مئوية.

بترا